التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...إشكالية أم فرصة لبناء مؤسسات عربية خضراء؟

The Environmental habilitation of small and medium enterprises ... a problematic or an opportunity to construct green Arab institutions?

مامن حياة، جامعة عباس لغرور خنشلة، mamene.hayette@gmail.com

بلقيدوم صباح، جامعة عباس لغرور خنشلة، bsabah@ymail.com

ملخص

يهدف هذا البحث إلى إبراز دور التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بناء مؤسسات عربية خضراء باعتباره فرصة متاحة أمامها وليس إشكالية. وتوصلنا من خلال هذا البحث إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية تسعى إلى تخضير عملياتها من خلال: تطبيق آلية الإنتاج النظيف، إرساء منظومة التصرف البيئي المجدي، مصاحبة المؤسسات لإرساء منظومة التصرف البيئي 14001 ISO واستخدام العلامة البيئية، في إطار ما يعرف ب "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء".

الكلمات المفتاحية: التأهيل البيئي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء.

Abstract

This research aims to show the role of the environmental habilitation of small and medium enterprises in the construction of a green Arab institutions by consider it as an available opportunity and not a problem. And we came up through this research that the Arab small and medium enterprises seek to green its operations by: the application of the clean production mechanism, laying the useful environmental behaving system, accompanying the institutions to laying the environmental behaving system ISO 14001 and the use of the environmental label, in the framework of what is know "green Arab small and medium enterprises".

Key words: environmental habilitation, small and medium enterprises, green Arab small and medium enterprises.

تاريخ الاستلام 2017/10/10 تاريخ المراجعة 2018/09/04 تاريخ قبول النشر 2018/10/18

مقدمة:

في ظل التطورات الراهنة الداعية لضرورة تبني مفهوم النمو الأخضر الذي من شأنه بناء مؤسسات خضراء محافظة على البيئة، أصبح الخيار الأخضر مطلبا متناميا على المؤسسات العمل به، خاصة وأنه يعطي فرصة فريدة لإعادة هيكلة الاقتصاديات هيكلة جذرية، مبنية على أصول بيئية تحث على تعظيم فرص الاستغلال الأنظف لموارد النمو للحصول على نموذج بيئي حيوي.

وفي ظل الانفتاح العالمي للأسواق أصبحت التنافسية بين المنتجات على أكثر من مستوى؛ حيث أصبح اكتساب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة –باعتبارها محركا رئيسيا للاقتصاد والتنمية لمؤهلات النمو الأخضر ضرورة لتصريف منتجات خضراء صديقة للبيئة، تتماشى مع التوجه العالمي والطلب الواعي للمستهلك، هذا ما دعا لضرورة المطالبة باعتماد النمو الأخضر في هذه المؤسسات لتصبح في مصاف مثيلاتها من المؤسسات العالمية ويصبح إدراج البعد البيئي في سياساتها خيارا عقلانيا وليس فقط حتمية قانونية.

وهذا التوجه يتقاطع مع توجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية والتي —على غرار باقي مؤسسات دول العالم–تسعى إلى دمج الاعتبارات البيئية ضمن اهتماماتها التسييرية واستراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل؛ كونه يعبر عن واقع جديد لا يمكن إبعاده أو عزله عن النشاط الإنتاجي والتسويقي، كما أنه يفتح أفاقا واسعة أمامها لتبني أفعال وسلوكيات إدارية فعالة تمكنها من التكيف مع المتغيرات الجديدة. ويتبلور مستوى اهتمام هذه المؤسسات بالبيئة الطبيعية من خلال السعي لتخضير عملياتها. ومن أهم الوسائل التي تحقق لها ذلك هو خضوعها لعملية التأهيل في جانبه البيئي، في إطار ما يعرف ب"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء".

وعليه تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يمكن للتأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن يشكل فرصة لبناء مؤسسات عربية خضراء؟

وفي سياق الإجابة على التساؤل الرئيسي يتطرق البحث إلى المحاور التالية:

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم، الخصائص والأهمية).

ثانيا: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور بيئي.

ثالثا: التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الطريق نحو مؤسسات عربية خضراء.

أولا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم، الخصائص والأهمية)

تشكل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي؛ حيث أصبحت من أهم المواضيع التي تلقى اهتمام المنظمات الدولية والمحلية فضلا عن اهتمام الباحثين والاقتصاديين بها، فقد استطاعت خلال السنوات الأخيرة أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي، كما احتلت مكانة كبيرة وأهمية بالغة في الاقتصاد من خلال توسيع الإنتاج الصناعي وتنويعه وهذا لما لها من خصائص تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى. وهو ما تم التطرق إليه في هذا المحور.

1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعتبر عملية وضع تعريف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة لا غنى عنها ونظرا لاختلاف درجة النمو الاقتصادي بين الدول نجد غياب تعريف متفق عليه لهذه المؤسسات. وفيما يلي بعض أهم التعاريف الدولية:

- **تعريف الاتحاد الأوروبي:** "كل مؤسسة يقل عدد أفرادها عن 250 أجيرا ورقم أعمالها عن 40 مليون أورو ومجموع الميزانية عن 27 مليون أورو، إضافة إلى عدم تجاوز نسبة الملكية من قبل مؤسسات أخرى نسبة 25% ضمانا لتركيز سلطة القرار في يد مديرها"[1]. وهو ما يظهره الجدول التالي:

الجدول رقم (01): تعريف الاتحاد الأوروبي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	الحد الأقصى للموظفين	الحد الأقصى لرقم الأعمال	الحد الأقصى للميزانية
مصغرة	09	-	-
صغيرة	49	07 مليون أورو	05 مليون أورو
متوسطة	249	40 مليون أورو	27 مليون أورو

المرجع: سليمان ناصر وعواطف محسن، قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات المعوقات والحلول-، الملتقى الدولي الأول حول: تقييم استراتيجيات وسياسات الجزائر الاقتصادية لاستقطاب الاستثمارات البديلة للمحروقات في آفاق الألفية الثالثة بالجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، يومي 28-29 أكتوبر 2014، ص 03.

- **تعريف البنك الدولي:** يميز البنك الدولي عن طريق فرعه والمتمثل في المؤسسة الدولية للتمويل ما بين ثلاثة أنواع من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (02): تعريف البنك الدولي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
مصغرة	10-01	أقل من 100 ألف دولار	أقل من 100 ألف دولار
صغيرة	50-11	بين 100 ألف و3 ملايين دولار	بين 100 ألف و3 ملايين دولار
متوسطة	300-51	بين 3 ملايين و15 مليون دولار	بين 3 ملايين و15 مليون دولار

المرجع: مدخل خالد، التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005-2010)، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2012، ص 14.

- **تعريف لجنة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية:** "المؤسسات الصغيرة في الدول النامية هي تلك المؤسسات التي يعمل بها من 15 إلى 19 عاملا، أما المتوسطة فهي التي يعمل بها من 20 إلى 99عاملا"[2].
- **تعريف برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة:** "المؤسسة الصغيرة هي تلك المؤسسة التي يعمل بها من 20-100 عامل فأقل، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي يعمل بها ما زاد عن 100-500 عامل"[3].

وعليه يمكن القول أن تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من دولة إلى أخرى وتختلف كذلك المؤشرات المعتمد عليها حسب كل دولة لعدم وجود إجماع حول تعريفها، إذ تتوفر مجموعة من المؤشرات المعتمدة التي تشكل أساسا لتعريفها والمتمثلة في عدد العمال، حجم رأس المال والتكنولوجيا المستخدمة وحجم سوق المؤسسة. ويعد تعريف الاتحاد الأوروبي الأقرب إلى الواقع العالمي حيث إن المؤسسة الصغيرة هي التي تشغل أقل من 50 أجيرا وتحقق رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أورو، أما المؤسسة المتوسطة فهي التي تشغل أقل من 250 أجيرا والتي لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أورو.

2. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجموعة من الخصائص التي تميزها عن غيرها من المؤسسات الأخرى. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

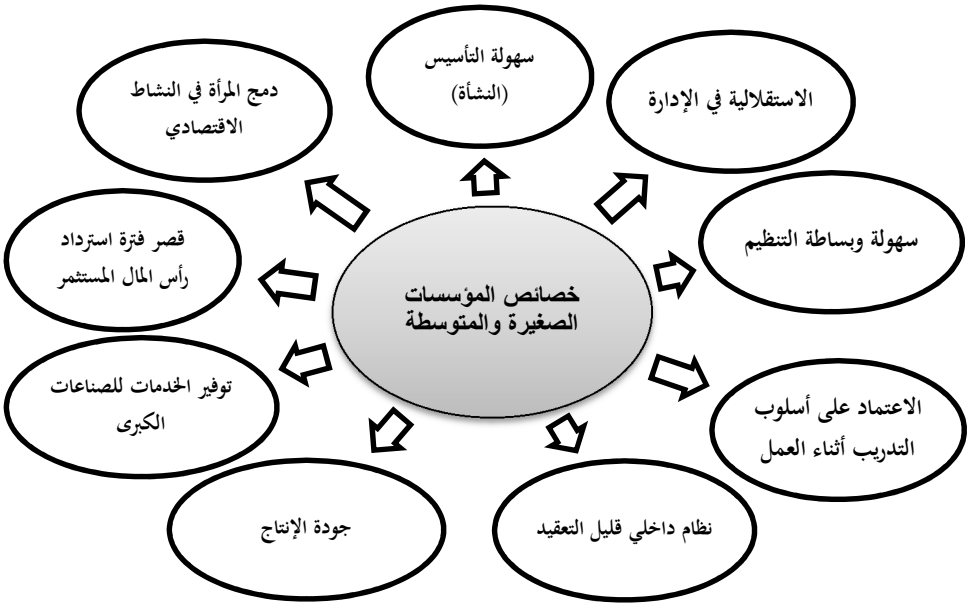

الشكل رقم (01): خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: خبابة عبد الله، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة آلية لتحقيق التنمية المستدامة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص ص 37-39.

3. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة في اقتصاديات البلدان النامية والمتطورة. وهو ما يوضحه الشكل التالي:

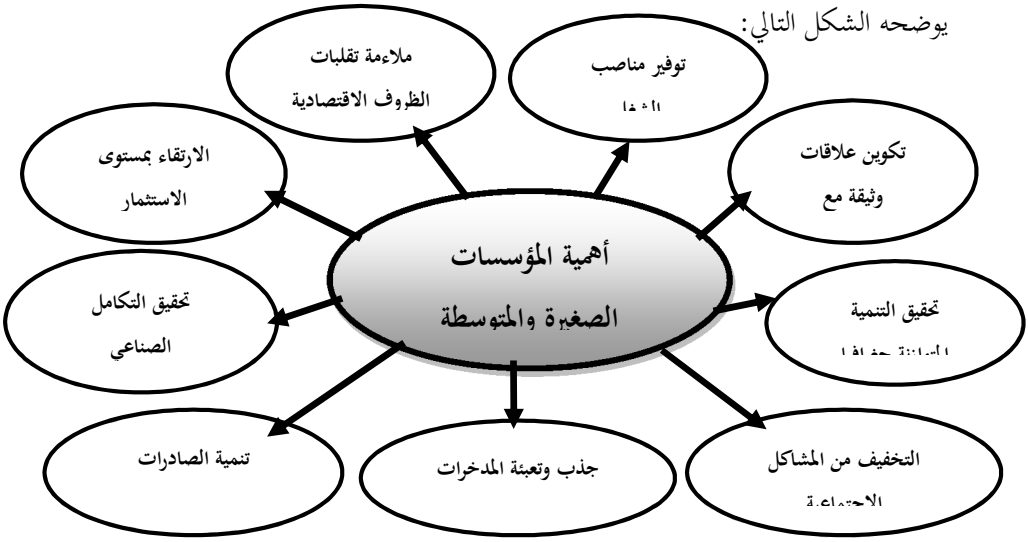

الشكل رقم (02): أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: محمد رشدي سلطاني، الإدارة الإستراتيجية في المنظمات الصغيرة والمتوسطة، ط 03، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص ص 66-68.

ثانيا: تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من منظور بيئي

إن عالمية التبادلات والتغيرات الحاصلة في الميدان الاقتصادي في ظل هيمنة التجمعات الاقتصادية الكبرى على الأسواق العالمية قد فرضت على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ضرورة إيجاد الطرق الحديثة والناجعة في عملية التأهيل والتي لا تقتصر على الجانب الاقتصادي والصناعي فحسب، بل تتعدى ذلك إلى إدراج الأبعاد والمعايير البيئية ضمن منظومة المؤسسة ككل في إطار ما يعرف ب "التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة". وهو ما تم تناوله في هذا المحور.

1. مفهوم البيئة:

البيئة لفظة شاع استخدامها في السنوات الأخيرة؛ بحيث أصبحت تجري على ألسنة العامة والخاصة وقد أفرط الكثيرون في استعمالها ورغم ذلك فإن المفهوم الدقيق لها ما يزال غامضا للكثيرين. ويمكن أن نورد أهم التعاريف للبيئة كالتالي:

- البيئة Environment هي ما يحيط بالإنسان من عناصر حيوية وتشمل: المياه، الأرض، الهواء وعناصر البيئة الحيوانية Fauna وعناصر البيئة النباتية Flora[4].
- **التعريف الإيكولوجي للبيئة:** "مجموع كل المؤثرات والظروف الخارجية المباشرة والغير مباشرة المؤثرة على حياة ونمو الكائنات الحية"[5].
- **تعريف الأمم المتحدة:** "ذلك النظام الفيزيائي والبيولوجي الذي يحيا فيه الإنسان والكائنات الأخرى وهي كل متكامل وإن كانت معقدة تشتمل على عناصر متداخلة ومترابطة"[6].
- **تعريف المنظمة الدولية للمواصفات والمقاييس "الإيزو"**: "الأوساط المحيطة بالمنظمة والتي تشمل الهواء، الماء، التربة، الموارد الطبيعية، النبات، الحيوان، الإنسان وتداخلات جميع هذه العناصر وتمتد إلى الأوساط المحيطة من ضمن المنظمة إلى النظام العالمي"[7].
- **التعريف الحديث للبيئة:** "الوسط أو المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها"[8].
- وقد ورد **التعريف الدولي للبيئة** في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 بأنه: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"[9].
- أما **المعنى الاصطلاحي للبيئة** فيشير إلى أنها: "ذلك الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه علاقاته مع بني البشر"[10].

وعليه يمكن القول أن البيئة هي الوسط الحيوي وغير الحيوي المؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته ويمارس فيه مختلف علاقاته مع بني البشر وأنشطته الأخرى مع باقي الكائنات الحية من نبات وحيوان والكائنات غير الحية من موارد وثروات في إطار التعايش والتفاعل المستمر.

2. مفهوم التأهيل: La mise à niveau

إن عملية التأهيل أصبحت ضرورة حتمية للرفع من تنافسية المؤسسات وجعلها في مستوى واحد مع مثيلاتها في العالم؛ حيث ظهر مصطلح التأهيل أولا من خلال التجربة البرتغالية سنة 1988 في إطار إجراءات المرافقة لتكامل البرتغال مع أوروبا وكان يسمى بالبرنامج الاستراتيجي لتنشيط وتحديث الاقتصاد البرتغالي:

Programme stratégique de dynamisation et modernisation d'économie portugaise

ثم أصبح مصطلح التأهيل مصطلحا خاصا بدول العالم الثالث خاصة الدول التي كانت تنتهج النظام الاشتراكي وقد غيرت وجهتها نحو اقتصاد السوق، فهي بحاجة إلى تطوير وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الخبرة القليلة للرفع من أدائها التنافسي في الأسواق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية العالمية (شدة المنافسة، الإبداع، التكنولوجيا، نظم المعلومات...) وهنا يكون البقاء للمؤسسات الأكثر تنافسية، لذا أصبح موضوع تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يحظى بكل الاهتمام والرعاية من قبل الدول النامية، نتيجة لوعيها بأهمية ودور هذا النوع من المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة وبضرورة تحسين تنافسيتها من جهة أخرى[11]. ولقد وردت عدة تعاريف خاصة بمفهوم التأهيل نذكر أهمها كالتالي:

- **تعريف منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ONUDI سنة 1995**: "مجموعة برامج وضعت خصيصا للدول النامية التي هي في مرحلة الانتقال من أجل تسهيل اندماجها ضمن الاقتصاد الدولي الجديد والتكيف مع مختلف التغيرات".

ولقد طورت المنظمة مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، فأصبح يعني: "الإجراءات المتواصلة والتي تهدف لتحضير المؤسسة وكذا محيطها للتكيف مع متطلبات التبادل الحر"[12].

- "مجموعة من الإجراءات والتدابير الهادفة لتحسين وترقية فعالية أداء المؤسسة على مستوى منافسيها الرائدين في السوق ويحوي التأهيل مجموعة من العمليات ذات طابع تكنولوجي، تقني وتسييري تهدف لتحقيق التنافسية وجعل المؤسسة تتمتع بقدرة تنافسية من خلال منتجات جيدة تستجيب للنوعية وتحقق الأرباح"[13].

- "مسار تطوير مستمر يعمل على إدخال طريقة للتحسين والتقدم والتوقع والتنبؤ وتحديد نقاط الضعف والقوة في المؤسسة، كما أنه لا ينحصر في استبدال الآلات والتجهيزات والعتاد أو في إعادة تموقع النشاطات، مما يجعل من التأهيل مسارا متواصلا من التمهين وتبصر المعلومات بغية اكتساب سلوكات جديدة وأساليب تسيير ديناميكية ومتجددة"[14].

- "عملية معقدة وتأخذ وقتا طويلا حيث أنها تتضمن مؤسسات القطاعين العام والخاص إضافة إلى المؤسسات الحكومية المساعدة وهو ما يتطلب تغييرا في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات وعلى الدولة أن تضع خطة متوازنة واضحة وصريحة من أجل إيجاد أنجع السبل لتمويل هذا البرنامج"[15].

- "تطوير المؤسسات الاقتصادية من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية وبالتالي فإن التأهيل يعني القدرة على المنافسة بمعنى مساعدة المؤسسات الصناعية، الإنتاجية، التجارية والخدمية على مواجهة وضعها الصعب من ناحية الجودة والكفاءة في التسيير وعدم تركها تواجه مصيرها وحدها"[16].

ويمكن توضيح مراحل عملية التأهيل من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03): مراحل عملية التأهيل

Source: Ce qu'il faut savoir sur la mise à niveau, Ministère de la PME et de l'artisanat, Euro Développement-PME, Algerie, 2006, p 01.

وعليه يمكن القول أن عملية التأهيل تعتبر بمثابة مرحلة انتقال للمؤسسة من مستوى إلى مستوى آخر يتميز بالكفاءة والمردودية من خلال تقوية العوامل الداخلية والخارجية للمؤسسة وذلك لتمكينها من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي ولكي تصبح منافسة لنظيراتها في العالم.

3. التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (المفهوم والأهداف):

1.3. مفهوم التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

أدرجت العديد من الدول وخاصة المتقدمة منها عدة مواصفات وشروط تتعلق بالمنتج وطرق الإنتاج والتعليب والتسويق وأصبحت تعتمد المواصفات البيئية كشرط أساسي لولوج هذه المنتجات

إلى أسواقها، فصار التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أولويات الدول وخاصة منها التي اندمجت ضمن اتفاقيات التبادل الحر. وفيما يلي أهم التعاريف:

- "التأهيل الاقتصادي والصناعي للارتقاء إلى مصاف المنتجات العالمية العالية الجودة والمحترمة لسلامة البيئة وصحة الإنسان؛ حيث يلزم المشروع كل أصحاب المؤسسات ومنتجي الخدمات بتوفير مواد استهلاكية غير ملوثة مما يساهم في تغيير أنماط الاستهلاك في اتجاه الاستدامة ودفع الصادرات الوطنية واكتساب المزيد من الأسواق الخارجية للبلاد"[17].
- "منظومة تعتمد على مجموعة من الإجراءات والتدابير المادية وغير المادية بغرض الالتزام بالمقاييس والمواصفات البيئية والصحية والسلامة لمنتوجاتها ولطرق إنتاجها التي تشترطها الدول المستوردة "[18].
- "مسلسل يستهدف إعداد المؤسسة لمواجهة مقتضيات أسواق حرية التبادل خاصة فيما يتعلق بتحديث تجهيزاتها وبوجه أخص رفع مستوى قدراتها التنافسية"[19].
- "أداة تستعملها المؤسسات بمساعدة الحكومة وبوعي الجماعات المحلية في إدارة الإنتاج والاستهلاك وهذا بإدراج المعايير البيئية في عملية الإنتاج"[20].
- "عملية شاملة ومتكاملة نابعة عن إدراك المخاطر البيئية الناتجة عن النشاط الاقتصادي للمؤسسة وتضم هذه العملية مجموعة من الإجراءات والعمليات التقنية، المالية، التكنولوجية، الإدارية، القانونية والتوعوية، بهدف تحقيق أهداف المؤسسة (إنتاج نوعي، استغلال أمثل للموارد، كفاءة استغلالية وتحقيق ميزة تنافسية)"[21].

وعليه يمكن القول أن التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو منظومة ترتكز في الأساس على تطوير وسائل الإنتاج والنهوض بالجودة واحترام الجوانب البيئية داخل المؤسسة بالإمكانات الداخلية أو بمساعدة الحكومة.

2.3. أهداف التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

"تسعى عملية التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تأهيل هذه المؤسسات ومساعدتها على إنتاج مواد وخدمات محترمة للبيئة وذلك في قطاعات حيوية تشتد المنافسة الدولية بشأنها كالصناعات الغذائية ومواد التنظيف. ولا جدال حول أهمية المواصفات البيئية الصحية في تطوير قدرات المؤسسة من حيث تخفيف عبء كلفة الإنتاج وتنمية جاذبيتها في أسواق الاستهلاك؛ حيث أصبحت الجوانب الصحية والبيئية معايير أساسية لاقتناء منتج دون غيره"[22].

والتأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يهدف لتحقيق عدة جوانب يمكن توضيحها من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (04): أهداف التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على: يدو محمد وحنيش فتحي، التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 12، 2015، ص 160.

ثالثا: التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة...الطريق نحو مؤسسات عربية خضراء

تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة –والعربية منها بصفة خاصة– على دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات أعمالها وأهدافها على المدى الطويل ويتبلور مستوى اهتمام هذه المؤسسات بالبيئة الطبيعية من خلال السعي إلى تخضير عملياتها؛ ومن أهم الوسائل التي تحافظ على البيئة وتحسن أداء المؤسسة هو تأهيلها من الجانب البيئي، في إطار ما يعرف ب"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء". وهو ما تم التطرق إليه في هذا المحور.

1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية (المفهوم والخصائص):

1.1. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية:

"يختلف تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين بلد وآخر. وعموما تعرف هذه المؤسسات في المنطقة العربية على أنها:

- لا تضم أكثر من 250 عاملا؛
- تساهم مساهمة محدودة في الناتج الإجمالي في قطاع عملها؛
- تعتمد نظام اتصال داخلي مبسط يكون عادة غير رسمي؛
- يدير العمليات ويتخذ القرارات فيها شخص واحد أو شخصان كثيرا ما يكونان من أسرة واحدة.

وتنطبق هذه المعايير على معظم المؤسسات في المنطقة؛ حيث تؤدي دورا فاعلا في الابتكار ودفع عجلة النمو الاقتصادي وباستطاعتها أن تصبح محركا للاقتصاد والنمو الأخضر. والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان المتقدمة والمرتفعة النمو هي رافد للتنمية الاقتصادية ومصدر لفرص العمل المستدامة وفي البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تشكل نحو 99% من مجموع المؤسسات وتؤمن حوالي ثلثي فرص العمل ويمكنها أن تؤدي الدور نفسه في المنطقة العربية إذا توفرت لها البيئة المؤازرة.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي مصدر أساسي لفرص العمل في المنطقة العربية وتؤدي دورا فريدا في تحقيق التحول المتوازن بفضل قدرتها على التكيف مع سلاسل الإنتاج والشبكات الصناعية الخضراء الجديدة ومع تطبيقات الأغذية الزراعية والزراعة العضوية وترتبط ارتباطا وثيقا بركائز التنمية المستدامة الثلاث، حيث تؤثر على رفاه الأفراد، قوة الاقتصاد وحماية البيئة"[23].

"كما للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا هاما في البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة، فهي تساهم في خلق فرص العمل وفي القضاء على الفقر وعدم المساواة وفي إشراك المرأة في الاقتصاد ولها أيضا دورا هاما في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، فهي تساهم في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان العربية، تأمين السلع والخدمات وتعزيز القدرة التنافسية وتتصف بمرونة تمكنها من التكيف مع التحديات البيئية ومواجهتها، كتغير المناخ مثلا، فتساهم في حماية البيئة والنمو والتنمية المستدامة.

غير أن الدور الهام والمعروف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية المستدامة، لا يقابله تركيز من الدراسات على المؤسسات الخضراء، فمن الضروري إجراء المزيد من الدراسات حول مساهمة

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر على المستويين الوطني والإقليمي"[24].

2.1. خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية:

"من أهم ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرتها على أن تنهل من تجارب الماضي وجذوره؛ فهي تستفيد من تقليد أعمال حرفية تعود إلى آلاف السنين ومن ثقافة معروفة بحسن الضيافة. فقد استطاعت المؤسسات الصغيرة التي أنشأتها الأسر في الصناعة والتجارة والضيافة عبور الحدود المحلية والإقليمية والوطنية وازدهرت وتوسعت واكتسبت طابع الحداثة.

وللمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جذور عميقة في المجتمعات المحلية وعلاقات وطيدة مع شبكات العملاء وهي تنمو داخل مجتمعها؛ حيث تشتري المواد الخام من مؤسسات محلية وتستخدم عمالا من محيطها، فهذه العلاقات الوثيقة مع المجتمع المحلي وهذا الاندماج العميق فيه هما من المزايا التي تسهل طريق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العمل، الحصول على الموارد وتوزيع المنتجات.

وتتغير اليوم مواصفات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعد أن سلمها الأجداد إلى الأبناء والأحفاد ومعظمهم حائز على شهادة جامعية وخبرة غنية، من الطراز العالمي أحيانا وهذا الجيل الجديد من رواد الأعمال العرب يتكلم عدة لغات (كالعربية والانكليزية والفرنسية)، يملك المرونة في العمل والقدرة على التكيف مع الأسواق والاتجاهات الجديدة.

ومعظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المنطقة العربية هي مشاريع خاصة، تتركز في قطاعي التجارة والحرف اليدوية والعديد منها ينشط في القطاعات التقليدية كالأغذية والنسيج، الأثاث، المعادن، تجارة التجزئة والبناء، كما تعد هذه المؤسسات المحرك الاقتصادي الرئيسي لقطاع الخدمات وتحديدا في مجالات الهندسة والهندسة المعمارية والخدمات الاستشارية في مجال البتروكيماويات. والشركات ذات الملكية المحلية الناشطة في قطاع السياحة وغيره من القطاعات الرئيسية هي دوما مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

وفي بعض الحالات، ترتبط هذه المؤسسات بمؤسسات وطنية ودولية كبيرة ومن الأمثلة على هذا الارتباط مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إدارة النفايات في الإمارات العربية المتحدة؛ حيث جرى اعتماد نموذج للشراكة بين القطاعين العام والخاص يضم 12 شركة عام في 2011"[25].

"ومعظم المؤسسات في المنطقة العربية هي مؤسسات صغيرة وصغرى وقليلة نسبيا هي المؤسسات المتوسطة الحجم؛ فنسبة المؤسسات التي تضم أكثر من 50 موظفا لا تتجاوز 0,21 في المائة في

مصر (5000 مؤسسة تقريبا من أصل 2,34 مليون) و0,70 في المائة في الأردن (1039 من أصل 622 146)، أما المؤسسات التي يعمل فيها أقل من 50 موظفا فتشكل أكثر من 99 في المائة من مجموع المؤسسات في الأردن والجزائر والجمهورية العربية السورية وفلسطين ولبنان ومصر واليمن، يقتصر معظمها على خمسة موظفين؛ أي 89 في المائة في الأردن و90 في المائة في فلسطين و91 في المائة في الجمهورية العربية السورية واليمن وأكثر من 92 في المائة في مصر وأكثر من 93 في المائة في لبنان"[26].

ويمكن توضيح الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (03): الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من البلدان العربية (بالنسبة المئوية)

البلد	المساهمة التقديرية في الناتج المحلي الإجمالي	المساهمة في مجموع فرص العمل	المساهمة في مجموع المشاريع
مصر	80	75 (القطاع الخاص)	99 (القطاع غير الزراعي)
الأردن	50	60	98
لبنان	99	82	-
المملكة العربية السعودية	-	25	90 70 (القطاع الصناعي)
الإمارات العربية المتحدة	30	86	90

المصدر: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 38.

2. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء (المفهوم والمؤشرات):

1.2. مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء:

"يهدف النمو الأخضر إلى حماية البيئة مع زيادة الإنتاج وإيجاد فرص العمل وإلى الحد من الفقر وتؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء من خلال أنماط الإنتاج وتطبيقات التكنولوجيا والممارسات الإدارية دورا حيويا في تحقيق النمو الأخضر.

وتعرف اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء بأنها المشاريع التي تعتمد عمليات مراعية للبيئة و/أو التي تنتج سلعا خضراء باستخدام عناصر إنتاج خضراء وهي في كلا الحالتين يمكنها تأمين متطلبات التحول إلى الاقتصاد الأخضر"[27].

2.2. مؤشرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء:

"أعدت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أداة للصناعة التحويلية المستدامة يمكن استخدامها على مستوى المؤسسات واستكمالها بمؤشرات الإنتاج الأنظف المتسم بالكفاءة في استخدام الموارد التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لرصد إنتاجية الموارد وحدة التلوث.

وفي البلدان العربية يمكن أن تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هذه المؤشرات لتقييم مدى التزامها بمبادئ الاقتصاد الأخضر وأن تستعين بمعيار (ISO 14001) للمنظمة الدولية للتوحيد القياسي لتخضير عملياتها. ويصلح عدد المؤسسات الحائزة على شهادات بيئية كمؤشر جيد لرصد التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وعلى مستوى المؤسسات، يمكن أن يساعد حساب البصمة الإيكولوجية على رصد التحول إلى الإنتاج الأخضر"[28].

3. دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء في التنمية المستدامة:

يؤثر تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء في المنطقة العربية بشكل مباشر على الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كالتالي:

- **البعد الاقتصادي:**

"للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء دور أساسي في التنمية الاقتصادية المستدامة؛ حيث يمكن أن تحقق المؤسسات التي تعتمد ممارسات أو تكنولوجيات خضراء مكاسب مباشرة؛ فتحسن الأداء البيئي يخفض التكاليف الداخلية، فيزيد هامش الربح. ويمكن إعادة توظيف الأموال التي يجري توفيرها نتيجة لتحسن الأداء البيئي، فتسهم في خلق فرص عمل. ومع تحسن كفاءة عمليات الإنتاج وإدارة النفايات يقل استهلاك المواد الأولية، كما يمكن اعتماد ممارسات صديقة للبيئة من

خلال الابتكار التكنولوجي وتطوير المهارات. والمؤسسات التي تطلق ابتكارات خضراء قابلة للتسويق تستفيد من حقوق الملكية عندما يستعمل الآخرون منتجاتها.

ومن أبرز نتائج تحسن عمليات الإنتاج الخضراء زيادة الكفاءة في مجالي الموارد واليد العاملة. والمؤسسات التي تعمل بأكبر قدر من الكفاءة لديها ميزة تنافسية، كما يؤدي تأمين ظروف عمل آمنة إلى زيادة الإنتاجية وتخفيض خطر وقوع إصابات العمل التي تكون المؤسسات مسؤولة عنها.

ويمكن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء أن تستفيد من أسواق جديدة أو متخصصة كان يصعب الوصول إليها في السابق، فهي إذا ما حصلت على شهادات بيئية أو علامات إيكولوجية تصبح منتجاتها أكثر جذبا للمستهلكين الذين يبحثون عن منتجات صديقة للبيئة (على غرار الزراعة العضوية).

وعلى المستوى الكلي، تقلل المؤسسات الخضراء من قابلية تأثر الاقتصادات النامية بالصدمات الناتجة عن ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، كما تعزز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التعاون الاقتصادي بين القطاعين العام والخاص، كذلك يمكن أن تشارك في سلاسل إمداد المؤسسات الكبرى، فتساهم بالتالي في أنشطتها الإنتاجية. ومن شأن هذه المشاركة تمكين الاقتصاديات العربية من مواجهة الأزمات المالية والمراحل الاقتصادية السلبية، فعندما يكون النشاط الاقتصادي المحلي قويا وتحديدا في المناطق الريفية والنائية، فإنه يساهم في تخفيف الضغط الاقتصادي العالمي والإقليمي. من هنا تؤدي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى تخفيف حدة الصدمات الخارجية والمساهمة في استدامة الاقتصاديات الإقليمية على المدى الطويل"[29].

- **البعد الاجتماعي:**

"من المهم التركيز أكثر على الرابط بين البطالة والاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، لاسيما أن عملية التحول إلى الاقتصاد الأخضر يجب أن تسعى إلى الحد من الفقر وإيجاد فرص عمل وتحديدا للنساء والشباب. وفيما يتعلق بالعمل في القطاع غير الرسمي، فإن من أبرز أوجه التحول إلى الاقتصاد الأخضر تحسين ظروف العمل وإنشاء بيئة عمل أكثر أمنا. ويمكن الانتقال من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي من خلال حسن استخدام قدرة الفقراء الإنتاجية، كما يمكن تشجيع ريادة الأعمال لدى الفئات المهمشة من خلال الاستخدام الفعال لليد العاملة غير الماهرة وتحسين الوصول إلى برامج تحسين المهارات الشخصية وإلى التكنولوجيا، لاسيما بالنسبة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة غير الزراعية في المناطق الريفية. ويمكن إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خضراء

من خلال إضفاء الطابع الرسمي على الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية التي يقوم بها الشباب والنساء، مما يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين في المنطقة، زيادة العمل والإنتاجية والحد من استخدام المدخلات التي تؤذي البيئة.

وفي البلدان النامية، أظهرت عملية التحول من مصادر التسخين التقليدية في الطهي إلى مصادر التسخين الحديثة الارتباط الكبير بين الأبعاد الثلاثة للتنمية الاجتماعية من جهة والاقتصاد الأخضر من جهة أخرى؛ فمصادر التسخين التقليدية تتسبب بانبعاث كميات كبيرة من غاز الاحتباس الحراري، فقد كان للمؤسسات الصغيرة الدور الأساسي في التحول إلى استخدام أفران أو لوحات للتسخين أكثر كفاءة، كما جرى إيجاد فرص عمل في عدد من المؤسسات الصغيرة في مجال إنتاج المعدات وتوزيعها، فأدى استخدام هذه المعدات إلى الحد من الانبعاثات الضارة.

ويمكن تكرار هذا المثال في إنتاج مواد بناء مستدامة من مصادر محلية، أما في القطاع الزراعي، فيمكن أن تطبق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التكنولوجيات الخضراء لزيادة الأرباح، الحد من الانبعاثات وتخفيف اعتمادها على المدخلات الزراعية المكلفة.

وفقر الطاقة هو من التحديات التي تعيق التنمية الاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية؛ فهناك حاجة إلى إنتاج الطاقة النظيفة بشكل غير مركزي، كما يمكن أن يكون للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دور في إيجاد الحلول باستخدام الطاقة المتجددة وتسويقها، مما يساهم في الحد من آثار تغير المناخ. وهذه الأنشطة لديها إمكانات اقتصادية كبيرة من شأنها إيجاد فرص عمل في المناطق الريفية، فتحسين الوصول إلى خدمات الطاقة الحديثة في هذه المناطق سيؤدي إلى تحسين الظروف الصحية والمعيشية للفقراء.

والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخضراء تساهم في التنمية الاقتصادية بشكل متجانس مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة، فالتنمية الصناعية التقليدية في المنطقة أدت إلى الهجرة وازدياد حجم المدن والاضطرابات الاجتماعية الأخيرة، أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فتؤدي إلى إيجاد فرص العمل، تحسن مستويات المعيشة وتقوية المجتمعات المحلية والشبكات الاجتماعية القائمة.

- **البعد البيئي:**

يمكن تقييم الأثر البيئي للإنتاج الصناعي من خلال مدى استخدامه للموارد العالمية للمياه والطاقة؛ فقطاع الصناعة يستخدم الطاقة أكثر من أي قطاع آخر ويستهلك حاليا أكثر من ثلث إجمالي الطاقة المنتجة، كما أن الصناعة هي وراء ثلث مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون

وتستهلك 20 في المائة تقريبا من المياه المستخدمة ويجرى إعادة تدوير أقل من ربع النفايات الصناعية، فنظم الإنتاج الصناعي الحالية تستخدم المواد والمياه والطاقة بشكل غير فعال. وفي البلدان النامية بشكل خاص، يؤدي استخدام التكنولوجيات القديمة غير الفعالة إلى زيادة الأثر البيئي للإنتاج الصناعي وقد تكون المصانع غير قادرة على التكيف مع نظم الإدارة البيئية"[30].

4. مراحل التأهيل البيئي لتخضير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية:

يشمل برنامج التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على الأقل المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى: الإنتاج النظيف:**

"يعتبر الإنتاج النظيف شرطا أساسيا للتوفيق بين الأهداف البيئية والاقتصادية على المستوى العالمي والوطني والمحلي وباتت المنظمات الدولية والحكومات الوطنية والجمعيات الصناعية والهيئات البيئية تبذل جهودا أكبر لترسيخ الوعي بأهميته؛ كونه عملية إنتاجية حكيمة تقوم باستبعاد الملوثات قبل حدوثها، بدلا من المقاربة التقليدية الباهظة التكاليف والقائمة على معالجة التلوث بعد حدوثه.

كذلك هو تطبيق مستمر لاستراتيجية وقائية تشمل عمليات التصنيع والتسويق والخدمات وتهدف إلى زيادة الكفاءة والتقليل من الأخطار التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة، لذا فهو عملية تتطلب تغييرا في مواقف وسلوكيات وسياسات الحكومة والصناعة على حد سواء"[31].

"وتشمل استراتيجية الإنتاج النظيف إجراءات ومبادرات في مجالات التكنولوجيا داخل المؤسسة وخارجها، مثل تدريب العاملين على مفاهيم الإنتاج النظيف، وضع خطة شاملة لتطبيق هذا النوع من الإنتاج، القيام بعمليات الرصد الذاتي والمراجعة البيئية، بالإضافة إلى دراسات تقييم حياة المنتج، ثم القيام بتنفيذ نتائج هذه العمليات والدراسات وأخيرا نشر المعلومة في المؤسسة وخارجها ومتابعة نتيجة تطبيق الإنتاج النظيف في المؤسسة"[32]. ويمكن توضيح آلية الإنتاج النظيف من خلال الشكل التالي:

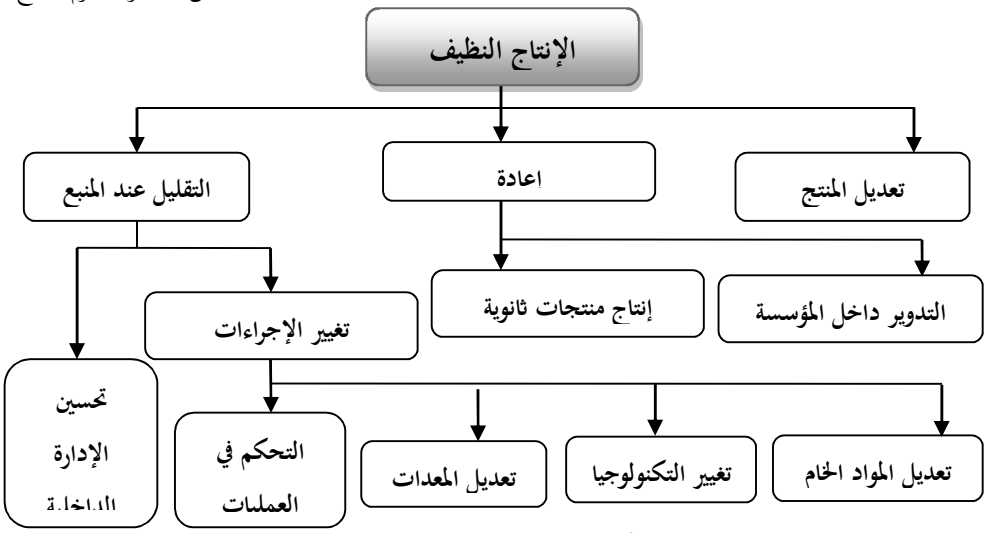

الشكل رقم (05): آلية الإنتاج النظيف

المصدر: بقة الشريف، مسالتة سفيان وآخرون، تحليل البعد البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر–دراسة مجموعة من المؤسسات لولاية سطيف–، مخبر تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2012، ص 27.

- **المرحلة الثانية: منظومة التصرف البيئي المجدي:**

"تتصل هذه المرحلة بمصاحبة المؤسسة لإرساء منظومة التصرف البيئي المربح وهي أداة ترتكز على تشخيص الوضع البيئي للمؤسسة، عن طريق المساعدة في وضع برنامج عمل والقيام بإجراء دورات تكوينية لصالح المسئولين وعمال المؤسسة المتخصصين في الجانب البيئي ومتابعة ميدانية لتنفيذ جملة من الإجراءات المتعلقة بالحفاظ على البيئة. وتحقق منظومة التصرف البيئي المجدي فوائد عديدة منها:

- ✓ السيطرة على تكاليف الإنتاج خاصة المياه والطاقة؛
- ✓ الحد من النفايات والانبعاثات الغازية والمياه المستعملة؛
- ✓ تدعيم القدرة التنافسية للمنتج والمساهمة في انصهار المؤسسة في المواصفات البيئة العالمية"[33].

- **المرحلة الثالثة: مصاحبة المؤسسات لإرساء منظومة التصرف البيئي ISO 14001:**

"تعد المواصفة القياسية العالمية الإيزو 14000 مواصفة دولية طورتها منظمة التقييس العالمية وفي ضوئها حددت المتطلبات الأساسية لإقامة نظام الإدارة البيئية، فقد تم اعتماد النص الرسمي لهذه المواصفة بعد نشره عام 1996 لتمكين المؤسسة من صياغة السياسة والأهداف مع الأخذ

بعين الاعتبار الاهتمام بالمتطلبات القانونية والمعلومات المتعلقة بالجوانب البيئية المهمة، كما تطبق هذه المواصفة على أية مؤسسة تسعى إلى صياغة وتطبيق وتحسين نظام إدارتها، المطابقة الذاتية مع السياسة البيئية المعلنة، إقامة الدليل على شهادة المطابقة لنظام الإدارة البيئية من قبل جهة خارجية والتقرير والإعلان الذاتي للمطابقة مع المواصفة.

وتعرف المواصفة القياسية الإيزو 14000 بأنها مجموعة المواصفات الخاصة بكيفية عمل المؤسسات في القضاء على التلوث عن طريق وضع نظام رسمي وقاعدة بيانات من أجل متابعة الأداء البيئي.

يتألف نظام الإدارة البيئية من حلقة التحسين المستمر والتي تمثل متطلبات المواصفة القياسية الإيزو 14001 لإصدار سنة 2004"[34]. والتي نعرضها في الشكل التالي:

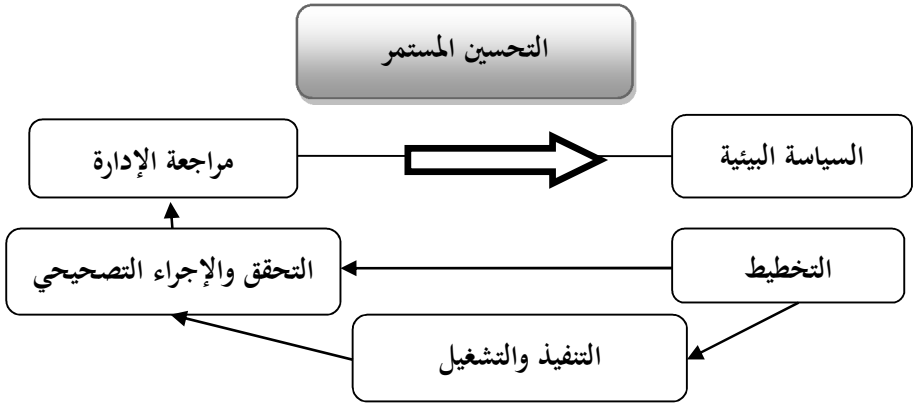

الشكل رقم (06): نموذج نظام الإدارة البيئية وفقا للمواصفة القياسية الإيزو 14001 لإصدار سنة 2004

المصدر: شتوح وليد، مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 02، جامعة غرداية، 2014، ص 03.

- **المرحلة الرابعة: العلامة البيئية:**

"تعد العلامة البيئية من أشهر المعايير البيئية في التجارة الدولية ويقصد بها تلك العلامات التي يتم وضعها على المنتج بهدف إعلام المستهلك بمدى ملاءمته للبيئة عن غيره من المنتجات الأخرى المدرجة ضمن نفس الفئة السلعية، بهدف حماية البيئة عن طريق زيادة وعي المستهلكين بالآثار البيئية المترتبة عن استهلاكهم للسلع ودفعهم إلى تغيير سلوكهم، بما يساعد على تعديل التصميم الصناعي للسلعة في أغراض التسويق ليصبح أكثر ملاءمة للبيئة، كما يمكن استخدام علامة الإيكو

"ECO" والدعاية كأحد أهم دعائم تنافسية المنتجات بالأسواق محلية كانت أو خارجية؛ فعادة ما تقدم علامة الإيكو معلومات موجزة عن مواصفات المنتج المرتبطة بالبيئة وهي بذلك تساعد المستهلكين في تحديد أي المنتجات آمنة بيئيا وأي المنتجات تم صنعها باستخدام مواد صديقة للبيئة. وتصدر العلامة البيئية عن طريق:

- ✓ مؤسسة متخصصة للتوحيد القياسي والتي تضع معاييرا تمنح وفقها "شهادة العنونة البيئية"؛
- ✓ قيام المنتج بنفسه بإعلان سلعته كسلعة بيئية من خلال قيامه بوضع العنوان البيئي؛
- ✓ معلومات خاصة بالسلعة تغطي الجوانب البيئية وتعطي المنتج الحق في استخدام العلامة البيئية"[35].

خاتمة:

من أهم إفرازات الحياة المعاصرة هو الاهتمام بقضايا البيئة؛ بحيث أصبحت هذه الأخيرة أحد أهم التحديات والرهانات الاستراتيجية للمؤسسة، تجسيدا لمفهوم الاقتصاد والنمو الأخضر الذي تبلور على المستوى الكلي الهادف إلى توفير سوق للمنتجات والخدمات الخضراء. وبناءا عليه فإن إدخال المعطيات البيئية لم يعد معيارا فقط للاختيار.

وفي ظل التحولات العميقة التي شهدتها الأسواق العالمية والتي اتسمت بتركيز الاهتمام على الجودة البيئية للسلع والخدمات وذلك عن طريق وضع عدة مواصفات وضوابط بيئية للسماح بدخول السلع إلى هذه الأسواق، أصبح المستهلك يقبل على المنتجات التي تحترم المواصفات البيئية العالمية، الأمر الذي فرض على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها فاعلا رئيسيا في الاقتصاد والتنمية ضرورة الاستجابة لهذه التغيرات من خلال تبني منظومة التأهيل البيئي الرامية لتخضير عملياتها وبالتالي توفير منتجات خضراء صديقة للبيئة في إطار تحقيق التنمية المستدامة.

ويعتبر التأهيل البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بصفة عامة –والعربية منها بصفة خاصة– أحد أهم الأدوات والآليات المستخدمة على نطاق واسع لتخضير هذا النوع من المؤسسات، في إطار ما يعرف ب "المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العربية الخضراء"؛ إذ أصبح من أهم المقاربات الدولية المستخدمة في رسم وتخطيط السياسات البيئية وهذا لما له من الأهداف (ضمان بيئة نظيفة وسليمة، توجيه وتغيير سلوك المستهلكين، الحصول على ميزة تنافسية مستدامة، توجيه وتخصيص الموارد على نحو أكفأ وتحقيق الالتزام البيئي من خلال الحصول على شهادة المطابقة للمواصفات العالمية). وهو الأمر الذي يستوجب ضرورة التزام وإتباع مجموعة من المراحل أهمها: تطبيق آلية

الإنتاج النظيف، إرساء منظومة التصرف البيئي المجدي، مصاحبة المؤسسات لإرساء منظومة التصرف البيئي ISO 14001 واستخدام العلامة البيئية.

اقتراحات: في ضوء ما تقدم من هذا البحث، يمكن صياغة الاقتراحات التالية:

- في إطار التعاون الدولي يمكن اقتراح إنشاء الصندوق العربي لترقية بحوث حماية البيئة؛ بحيث يكون ممولا بنسبة من موارد الدولة المتأتية من الجباية البيئية؛
- اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للمقاربات الطوعية؛ حيث يتم تحقيق الأهداف بشكل أكثر فعالية وتكون المؤسسة أمام ضبط بيئي ذاتي من أجل الحفاظ على البيئة؛
- تشجيع وتوعية متخذي القرار بضرورة الأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي عند اتخاذ مختلف القرارات وكذا تشجيع الابتكار عن طريق الاستثمار في تطوير المنتجات والخدمات التي تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة ذات كفاءة وفعالية على المدى البعيد؛
- سن التشريعات والقوانين الخاصة بتحديد مستويات التركيز القصوى للملوثات المسموح بها والعمل على إدماج الأبعاد البيئية عند وضع المواصفات القياسية للمنتجات الصناعية ودراسة حياة المنتجات المختلفة بما يضمن الحد من المخلفات؛
- حث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تأهيل مؤسساتها بيئيا وضرورة تطبيق برنامج التأهيل البيئي على غرار برامج التأهيل الأخرى، بالإضافة إلى تشجيعها على الالتزام بمبادئ النمو والاقتصاد الأخضر عن طريق إنتاج وتسويق المنتجات الخضراء واستخدام تكنولوجيا نظيفة؛
- تبني استراتيجيات التصنيع الأخضر لما لها من أثر إيجابي في تحسين الأداء البيئي؛ من خلال التخلص من المخلفات الصناعية بإعادة استعمالها أو تدويرها، للحد من الأضرار البيئية، تحقيق إيرادات للمؤسسة ومحاولة تخفيض تكاليف العمليات الصناعية.

هوامش واحالات:

---

1. سليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"دراسة تقييمية لبرنامج ميدا"**، مذكرة ماجستير، تخصص: اقتصاد وتسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2007، ص 07.

2. الطيب داودي، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الواقع والمعوقات–حالة الجزائر–**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ع 11، 2011، ص 63.

3. ليث عبد الله القهيوي وبلال محمود الوادي، **المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية**، ط 01، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص 14.

4. أحمد فرغلي حسن، **البيئة والتنمية المستدامة–الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي**–، ط01، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، 2007، ص05.

5. عز الدين دعاس، **آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص: اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011، ص 06.

6. نجم العزاوي وعبد الله حكمت النقار، **إدارة البيئة (نظم ومتطلبات وتطبيقات ISO 14000)**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007، ص 94.

7. ميلود بربي، **أطر الدمج الطوعي للبعد البيئي في المؤسسات الصناعية–المؤسسات الصناعية الجزائرية نموذجا–**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 17، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 119.

8. محمد الصيرفي، **السياحة والبيئة بين التأثير والتأثر**، ط 01، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2009، ص 10.

9. عاشور مرزيق وقدور بن نافلة، **المراجعة البيئية كأداة لتحسين الأداء البيئي للمؤسسات الصناعية العربية–بالإسقاط على حالة مؤسسة الاسمنت ومشتقاته بالشلف**–، ملتقى دولي حول: الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة–دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية–، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 18–19 ماي 2011، ص 04.

10. سامي زعباط وعبد الحميد مرغيت، **آليات حماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي الأول حول: علاقة البيئة بالتنمية –الواقع والتحديات–، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، يومي 28–29 أفريل 2015، ص 04.

11. سليمة غدير أحمد، مرجع سابق، ص 53.

12. يوسف قريشي وسليمة غدير أحمد، **تأهيل المؤسسات المتوسطة والصغيرة في الجزائر "برنامج EDPME"**، الأيام الدراسية الرابعة حول: الروح المقاولاتية والتنمية المستدامة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، يومي 17–18 أفريل 2007، ص 09.

13. عائشة بن عطا الله، **التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية بين الحاجة والضرورة**، الملتقى الدولي الأول حول: التأهيل البيئي للمؤسسة في اقتصاديات دول شمال إفريقيا، جامعة تبسة، يومي 06–07 نوفمبر 2012، ص 04.

14. مريم والي، **إسهام المؤسسات المؤهلة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 19، ديسمبر 2014، ص ص 268-269.

15. خالد مدخل، **التأهيل كآلية لتطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة الجزائر (2005–2010)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 85.

16. فتحي حنيش، **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3 ، 2013، ص ص 31–32.

17. منيرة سلامي ومنى مسغوني، **إشكالية التأهيل البيئي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو تحقيق الاقتصاد الأخضر**، الملتقى الدولي الثاني حول: الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الثانية: نمو المؤسسات والاقتصاديات بين تحقيق الأداء المالي وتحديات الأداء البيئي، جامعة ورقلة يومي 22-23 نوفمبر 2011، ص 15.

18. محمد يدو وفتحي حنيش، **التأهيل البيئي في المؤسسة الاقتصادية ودوره في التنمية المستدامة**، مجلة الاقتصاد الجديد، ع 12، 2015، ص 159.

19. وزارة التهيئة العمرانية، **البيئة والسياحة، التقرير الوطني حول حالة ومستقبل البيئة 2007**، دار الحقائق، الجزائر، 2005، ص 258.

20. فتحي حنيش، مرجع سابق، ص 43.

21. عائشة بن عطا الله، مرجع سابق، ص 06.

22. محمد يدو وفتحي حنيش، مرجع سابق، ص 160.

23. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، **رصد الانتقال إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية: المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الأمم المتحدة، نيويورك، 2013، ص 04.

24. المرجع السابق، ص 37.

25. المرجع السابق، ص ص 37-38.

26. Stevenson, L.,**Fostering Growth in the Middle East and North Africa**, Edward Elgar and International Development Research Centre, 2010, pp 81-82.

27. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ص 04-05.

28. المرجع السابق، ص 06.

29. UNIDO, **Green Industry Initiative for Sustainable Industrial Development**, Vienna, 2011, p 13.

30. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، مرجع سابق، ص ص 40-42.

31. أحمد بتي وحمزة بالي، **استراتيجية الإنتاج النظيف ودوره في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، ع 05، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الوادي، 2012، ص 167.

32. الشريف بقة، سفيان مسالتة وآخرون، **تحليل البعد البيئي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في إطار تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر-دراسة مجموعة من المؤسسات لولاية سطيف-**، مخبر تسيير الموارد البشرية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة سطيف 2، 2012، ص 24.

33. فتحي حنيش، مرجع سابق، ص 51.

34. وليد شتوح، **مكانة نظام الإدارة البيئية الإيزو 14000 في تسيير المؤسسات الجزائرية**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، ع 02، جامعة غرداية، 2014، ص 03.

35. عبد الناصر موسي وآمال رحمان، **الإدارة البيئية وآليات تفعيلها في المؤسسة الصناعية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، ع 04، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2008، ص ص 90-91.